محضر الجلسة رقم 844

التاريخ: الإثنين 11 محرم 1434 (26 نونبر 2012).
الرئاسة: السيد كريم غلاب، رئيس مجلس النواب والدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وعشرة دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساءا.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان، مخصصة لإدانة العدوان الصهيوني على فلسطين.

السيد كريم غلاب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيد سفير دولة فلسطين،
السيد ممثل وكالة بيت المال القدس الشريف،
السيد رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني،
السيد رئيس مجموعة العمل لمساندة الشعب الفلسطيني،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

نقف اليوم وقفة التحام وتضامن مع أشقائنا وأهلنا في فلسطين وفي غزة المحاصرة، وقفة استنكار، وقفة شجب وإدانة ورفض وامتعاض من العدوان العسكري الوحشي الإسرائيلي على شعب أعزل وحيد عار من كل غطاء جوي في مواجهة القصف وضربات الطائرات المغيرة.

شيء لا يصدق، شيء لا يقبله العقل والمنطق والأخلاق والأعراف الإنسانية ولا تجيزه القوانين الدولية، بل تحرمه الشرائع السماوية والأديان والعقائد، هناك في قطاع غزة، حيث تتصرف إسرائيل كما لو كانت تتصرف في ضيعتها الخلفية أو كما لو أن هناك بشرا في قفص تعود من حين لآخر لتختبر فيه آلياتها الحربية الفتاكة.

ونحن نتابع الحرب العدوانية بحزن وحسرة، ونرى مشاهد الدمار والتخريب والأنقاض تتراكم كل يوم، والشهداء الأبرار والأبرياء يسقطون تحت وابل القصف الغادر، وأعداد الجرحى تكبر كل يوم، نحاول أن نفهم ما يحدث. نتساءل: ما ذنب الحجر الذي يهدم؟ ما ذنب الشجر؟ ما ذنب الطفل البريء والمرأة الهادئة الساكنة في بيتها؟ وما ذنب الشيخ الذي ينبغي أن يعيش ما تبقى من عمره بمعزل عن الصراعات وضجيج الحياة العامة؟ ما ذنب المدنيين الأبرياء والعزل؟ نحاول أن نفهم، ولكننا لا نفهم هذا العبث ولا نتفهمه مطلقا؟

صحيح، صحيح أننا ندرك هذا العدوان وهذه الغطرسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية لأن الجوهر في الحقيقة هو الاستيطان الصهيوني، كما ندرك أن المسألة أوسع وأعمق من مجرد عدوان عادي على غزة، وإنما هو خيار استراتجي يتم تصريفه في منطقة الشرق الأوسط، تحركه الظرفية، وتجيزه القدرات المالية والعسكرية.

إن العالم المتحضر ليقف مستنكرا هذه العقلية الجامدة المتحجرة وهذا العمل الذي لا يستطيع أن يرى ما ينبغي أن يرى من تحولات سياسية وجيو إستراتجية، وذلك بدون أبسط محاولة لإدراك المشكل الفلسطيني في أبعاده الطبيعية والتاريخية والجغرافية والسياسية والدبلوماسية والثقافية والرمزية والأخلاقية وبدون استيعاب التطورات الجديدة التي حصلت في منطقتها العربية.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نندد بقوة بالاستغلال السياسوي الرخيص للقضية الفلسطينية واستخدام دماء الأرواح العربية الطاهرة البريئة كبضاعة انتخابية، وذلك انطلاقا مما لمسناه من خلال تزامن الهجوم العسكري الإسرائيلي مع الانتخابات التشريعية للكيان الصهيوني ومباشرة بعد الانتخابات الأمريكية.

وإنه لا أمر مستغرب حقا، ذلك الموقف اللعين وغير الأخلاقي الذي عبرت عنه مجموعة من الدول الغربية، إذ بررت الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة بما تسميه ب: "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، في حين أنه "حق لإسرائيل أن تواصل الظلم وأن تواصل الاستيطان الصهيوني واحتلال الأرض وحرمان الشعب من حقوقه المشروعة في الأرض وفي الوجود وفي الاستقلال"..

وإننا اليوم، ونحن نتتبع المواقف والأفعال، إذ نثمن الجهود التي بذلتها مؤسسات المنتظم الدولي ونشجع بتقدير مبادرة الأمم المتحدة والإتحاد البرلماني الدولي والجامعة العربية، فإننا نطالب بالمزيد، لا لتحقيق الهدنة، فحسب بل لإقرار الحق وإيجاد الحلول العادلة.

وفي نفس السياق، نعبر عن تقديرنا الصادق العميق لمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بنصب مستشفى ميداني في قطاع غزة لإسعاف الجرحى ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وهي إشارة كريمة من أمير المؤمنين، رئيس لجنة القدس الذي نشيد بدوره الذي أشاد به اجتماع وزراء الخارجية لمنظمات التعاون الإسلامي الأخير في جيبوتي، كما أنها تعبير عن التجاوب الدائم والصادق مع وجدان شعبه المغربي الأبي الذي وقف دائما موقف الالتحام الإنساني والأخوي والنضالي إلى جانب الشعب الفلسطيني، كما شهدنا ذلك مرة أخرى بالأمس من خلال التعبئة والحضور الحاشد في المسيرات التي نظمت لنصرة القضية الفلسطينية.

إن مجلس النواب في المملكة المغربية ليجدد في هذا اليوم الموقف

الوطني الثابت للمغرب في القضية الفلسطينية، شعب فلسطيني حر ودولة مستقلة وخيار الدولتين، إذ لا أحد في العالم بإمكانه أن يفرض حلا بالقصف الجوي أو بزحف الدبابات، ولذلك فالحوار القائم على العدالة والإنصاف والشرعية الدولية هو الأفق الوحيد الممكن.

وستظل إسرائيل واهمة طالما متمسكة بخيار القوة والغطرسة، واستقوت بمقدرتها وإمكانياتها وإمكانيات غيرها، فلا أمن ولا أمان ولا طمأنينة في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وفي العالم برمته ما لم تجد القضية الفلسطينية العادلة حلا دائما منصفا تبلوره إرادة مشتركة وتسهر عليه الضمائر الحية وترعاه المؤسسات الدولية الإقليمية.

لقد مرت 64 عاما والشعب الفلسطيني ينتظر أن يفي المجتمع الدولي بدينه التاريخي والقانوني والأخلاقي تجاه هذا الشعب الصامد المجاهد في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة، وهكذا فإننا ندعم المسعى المتبصر للقيادة الفلسطينية لتوجه المشروع نحو الأمم المتحدة قصد زيادة الاعتراف الدولي بالاعتراف بدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 بما فيها القدس الشريف، وفق ما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولكي تحظى دولة فلسطين بعضوية كاملة، وهو حق يكفله القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن أنه حق غير قابل للتصرف، ما يعني أن احترام هذا الحق يشكل جزءا حيويا في أفق تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن العمل في هذا الاتجاه لا يمكن أن يكون إلا استثمارا جديا في السلام وتجسيدا لإرادة العالم المتحضر، خصوصا وأن دولة فلسطين باتت تعترف بها اليوم 128 دولة، بينها 9 دول من أصل 10 دول ذات الكثافة السكنية الأعلى في العالم، مما يجعل أن شعوب هذه الدول مجتمعة تشكل 75% من إجمالي ساكنة العالم، مما يشكل 5 مليار و250 مليون من البشر الذي يعترف بالدولة الفلسطينية.

وينبغي أن ننتبه في هذا الإطار إلى توقيت الهجمة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة مع عزم القيادة الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها السيد محمود عباس، على ترشيح فلسطين لاكتساب صفة الدولة غير العضو في أفق الحصول على العضوية الكاملة داخل منظمة الأمم المتحدة، فمن الواضح أن إسرائيل سعت بذلك إلى إفشال هذا التوجه وخلط الأوراق بين المكونات الفلسطينية، واعتقادنا راسخ بأن أفضل وأقوى جواب على هذه المحاولة اليائسة - إضافة إلى الصمود الفلسطيني والتحام الشعوب العربية والإسلامية والقوى الحية والشريفة في العالم - هو وحدة الصف الفلسطيني، على أساس من التوافق والخيار الديمقراطي ووحدة المصير ومتطلبات مواجهة التهديد المشترك.

وما من شك في أن تأييد إخواننا الفلسطينيين في هذه الخطوة لا يمكن إلا أن يكون دعما للسلام العالمي واحتراما للشرعية والقانون الدوليين وتأكيدا على التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين، حتى لا يبقى مجرد شعار للاستهلاك السياسي والإعلامي والمماطلات الدبلوماسية.

ومن هنا، سنظل في مجلس النواب وفي البرلمان المغربي، سنظل في المغرب مع فلسطين وفي أفق نضالها الوطني بنفس الالتحام الوحدوي، ملكا وحكومة وشعبا، سيظل موقفنا الوطني بإجماع المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية والأهلية ومهما تعدد المرجعيات، سنظل مع فلسطين، مع استقلال فلسطين، سنظل مع كرامة شعبنا العربي الفلسطيني، مع بناء دولته الوطنية وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي البرلمانيون المحترمون والبرلمانيات المحترمات،

السيد ممثل بيت مال القدس،

السيد والسادة أعضاء الجمعية المغربية لمواساة الشعب الفلسطيني،

السيد سفير دولة فلسطين الشقيقة،

السادة والسيدات الأفاضل،

شكلت صور القتل والدمار والتخريب وأشلاء الأطفال الذين يقطعون إربا إربا بالدبابات والطائرات والأسلحة الفتاكة، شكلت مع التخريب الذي استهدف المدنيين وممتلكاتهم والبنى التحتية الأساسية في غزة شهادة جديدة ومتجددة على سياسة العجرفة والعربدة والإبادة الجماعية التي ينهجها العدو الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني بغزة الجريحة، كما أكدت مرة أخرى قدرة شعب أعزل على إذكاء روح المقاومة والصمود في وجه آلة عسكرية عمياء بصواريخها وطائراتها ومروحياتها ودباباتها التي تكالبت على غزة، انطلاقا من الأرض والجو والبحر.

واليوم، ونحن نعقد هذه الجلسة الاستثنائية للتعبير عن سخطنا وإدانتنا الصارمة والقوية لهذا العدوان الصهيوني الإجرامي، فإننا نستحضر أولا وقبل كل شيء الأرواح الطاهرة لشهداء فلسطين من أطفال أبرياء ونساء مكلومات وشيوخ في آخر أعمارهم، الذين شكلوا الجزء الأكبر من ضحايا إرهاب الدولة الإسرائيلية، ونترحم على أرواحهم الطاهرة، ونطلب من الله العزيز، جلت قدرته، الشفاء العاجل للمصابين والجرحى والصبر لذويهم، كما ننتهز هذه الفرصة لنحيي القرار الذي اتخذه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والقاضي بنصب مستشفى عسكري ميداني

لفائدة الفلسطينيين ضحايا العدوان الصهيوني الحالي، كمبادرة إنسانية نبيلة، تعكس أحد أوجه الدعم الملكي المستمر للشعب الفلسطيني للتخفيف من آلامه وتضميد جراحه.

حضرات السادة والسيدات،

ليست هذه هي المرة الأولى التي تعبر فيها مختلف شرائح وقوى ومؤسسات المملكة المغربية عن وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني البطل، فقد ترجمت مسيرة أمس الأحد، وقبلها المسيرات الوطنية والشعبية على امتداد العقود الماضية، دعم الشعب المغربي المستمر للقضية الفلسطينية وإدانته لعمليات الإبادة الجماعية والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، كما وجد ذلك ترجمته أيضا في المواقف والأدوار التي اضطلع بها المغرب، ملكا وحكومة وأحزابا ومركزيات نقابية ومجتمعا مدنيا لنصرة عدالة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كلنا نتذكر مبادرة إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي على خلفية إحراق المسجد الأقصى والتئام ذلك في بلادنا والدور الذي قام به المغرب للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني، وفي زمن كان فيه التكالب على المس باستقلالية القرار الفلسطيني في أوجه، فضلا عن الدعم السياسي والمادي والدبلوماسي وغيره من المبادرات التي قدمتها بلادنا، دعما لكفاح هذا الشعب الأبي، ومنها على سبيل المثال - مرة أخرى - مبادرة بناء مطار غزة الذي دمره العدوان الصهيوني الغاشم في هجومات سابقة واغتياله أي اغتيال المطار، وهو في عنفوان شبابه، كذلك دعم صمود المقدسيين الذي يضطلع به بيت مال القدس وراعيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

ويعتبر تضامن الشعب المغربي الواسع والتلقائي والمستمر دليلا آخر على أن القضية الفلسطينية ما زالت وستبقى حاضرة في صدارة انشغالات واهتمامات الفاعلين المغاربة على كافة المستويات والأصعدة، منغرسة في وجدان الشعب المغربي من طنجة إلى الكويرة.

حضرات السادة والسيدات،

إن المنتظم الدولي، رغم المجهودات المحمودة لوقف العدوان على غزة، مطالب أكثر من أي وقت مضى بتكثيف جهوده واتخاذ اللازم من القرارات والإجراءات لحماية الشعب الفلسطيني من القتل والتقتيل المتجدد والدمار المستمر الذي تقترفه ماكينة الموت والخراب الإسرائيلية والصهيونية ومتابعة وتقديم مجرمي الحرب إلى العدالة الدولية، كما وقع ذلك في أماكن أخرى.

وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على ضمان حق الشعب الفلسطيني في العيش الكريم بالتمتع بحقوقه التاريخية والوطنية وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفقا لما أقرته القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي في هذا المجال.

هذا هو المدخل الوحيد والأوحد لاستتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم وتمكين شعوبها من العيش في أمن ووئام وتعاون، وهو ما تنتظره طبعا الأجيال الصاعدة بفارغ الصبر.

لذلك، فإننا مرة أخرى نعتبر أن هذا العدوان الصهيوني الإجرامي المتعجرف الذي اقترفته القوات الإسرائيلية الغاشمة في ظرف تشهد فيه المنطقة تحولات متسارعة وملتهبة يهدف إلى تركيع وتجويع أهالي غزة الصامدين وتغذية الحملة الانتخابية الإسرائيلية وإجهاض كل محاولة لإحلال السلم والأمن في المنطقة.

لقد كان الجواب الفلسطيني في مستوى التحدي من خلال الصمود والمقاومة. وبهذه المناسبة، فإننا، من هذا المنبر، نناشد زعماء وقادة الفصائل الفلسطينية أن تعمل وبدون تأخر لتوحيد صفها وبسرعة لمواجهة العدو وما يحاك ضد الشعب الفلسطيني في مختبرات العدو والظلم والطغيان، وهذا هو أول جواب الذي تنتظره الشعوب العربية والإسلامية، وتنتظره كذلك القوى المحبة للسلام في العالم، والذي يخشاه العدو، بل ويعمل جاهدا وباستمرار وعلى عدة الأصعدة لنسفه وإفشاله.

حضرات السادة والسيدات،

إننا ندعو كذلك كل القوى المحبة للسلام والعدل للتحرك بسرعة وبفاعلية لإيقاف الإبادة المستمرة على الشعب الفلسطيني الصامد وحماية ممتلكاته وتاريخه وحضارته وحقه في العيش في أمن وسلام وضمان حقوقه في بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولنا اليقين أن التحرك السياسي الجاري حاليا سيحقق أهدافه لحشد الدعم الدولي ليكون تاريخ 29 نوفمبر الحالي والذي يوافق اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد، ليكون موعدا لنيل فلسطين عضويتها في حاضرة الأمم المتحدة.

إن ما اصطلح عليه ب"الربيع العربي" يستلزم إدراك ضرورة وضع حد لسياسة الكيل بمكيالين في حق الشعب الفلسطيني والتغاضي عن الجرائم الحربية والمجازر التي ترتكب في حقه من قبل القوة الصهيونية دون التحرك المطلوب من المنتظم الدولي. وفي هذا الإطار فإن البرلمان المغربي بمجلسيه سيواصل خطواته في المنتديات الدولية والإقليمية لخدمة هذا الهدف وحشد الدعم في كافة الواجهات للقضية الفلسطينية العادلة.

وأخيرا، تحية منا لأبناء الشعب الفلسطيني الصامد، وتحية لكل أبنائه الأحرار الذين يقفون بصلابة وشجاعة وعزيمة وإيمان قوي أمام همجية العدوان الإسرائيلي الغاشم وغطرسته، وإنني أشد على أيديهم الطاهرة وأحيي شجاعتهم وأترحم على شهدائهم الأبرار مرة أخرى، وأؤكد لهم أن الشعب المغربي كان وظل وسيبقى بجانب فلسطين الحبيبة العزيزة من أجل استرجاع حقوقها العادلة والمشروعة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، حتى يتحقق النصر وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفقنا الله جميعا في نصرة القضية الفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد سفير دولة فلسطين .. نعم؟

السيد أحمد صبح، سفير دولة فلسطين:

أرجو الوقوف لقراءة الفاتحة ترحما على شهداء فلسطين وغزة بالخصوص.

الحضور جميعا:

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين" آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد أحمد صبح، سفير دولة فلسطين.

السيد سفير دولة فلسطين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أصدق المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد ممثل وكالة بيت مال القدس الشريف،

السيد رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني،

السيد رئيس مجموعة العمل من أجل العراق وفلسطين،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المغربي،

السيدات والسادة الضيوف،

السيدات والسادة رجال ونساء الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقف بينكم هذا المساء، وللمرة الثانية خلال هذا العام، لأعبر عن عميق شكرنا وتقديرنا لهذه الوقفة المغربية الأصيلة المبدئية الدائمة والدافئة التي احتضنت وما تزال قضية فلسطين، وليكن شكري الأول إلى جلالة الملك محمد السادس، الذي بدأ العمل من خلال المستشفى العسكري الميداني في غزة منذ السبت باستقبال مرضى فلسطينيين، أكانوا جرحى العدوان أو كانوا مواطنين عاديين، فكل الشكر والتقدير لهذه الخطوة التي جاءت في وقتها، والشكر التقدير للمغرب الذي ما فتئ يعمل بجد من خلال مجلس الأمن خاصة والأمم المتحدة عامة من أجل نشاط فلسطين. فكعضو عربي في مجلس الأمن، كان المغرب سباقا في حث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته، وهو الآن يتصدر الجهود من أجل أن يتقدم وضع فلسطين وتتعزز مكانتها، إن شاء الله، في الخميس القادم عندما تصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضعية متقدمة لفلسطين بإعطائها وضعية الدولة غير العضو.

وشكري موصول لكل مغربية ومغربي في كل المدن والقرى والأرياف في المغرب الذي قرأ الفاتحة على أرواح الشهداء أو تصنم أمام شاشات التلفزيون ليرى العدوان الهمجي الإسرائيلي على غزة أو تظاهر أو وقف تضامنا مع غزة وفلسطين، فالشكر للمغرب قاطبة على موقفه الرسمي والشعبي لنصرة فلسطين والترحم على مائة وسبعة وستين (167) شهيدا سقطوا في هذه الهجمة الجديدة لإسرائيل على غزة، ونذرع إلى الله عز وجل أن يشفي جرحانا الألف ومائتين وعشرين (1220) جريحا في هذا الهجوم على غزة، وكل التقدير والشكر لهذه الأمة التي تفجرت طاقاتها في الدفاع عن فلسطين وعن غزة بوقفة رسمية وشعبية غير مسبوقة لتعبر - مرة أخرى - على أن الطاقات الكامنة في أمتنا قادرة إذا ما أحسن استغلالها أن تحدث الفرق وأن تكون خير نصير لفلسطين لتقصير أمد المعاناة وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني.

إن هذا العدوان الإسرائيلي على غزة، أيتها الأخوات، أيها الإخوة، قد كشف مرة أخرى عن حقائق كنا نعرفها وكنتم تعرفونها، ولكن المهم أن ننوه بها من جديد، أولها أن تهميش قضية فلسطين غير ممكن، فكان هناك إعلام خلال أشهر مضت يقول بأن "الربيع العربي" والانتخابات الأمريكية وأزمة أوربا المالية وغيرها من الأزمات الإقليمية والدولية جعل العالم لا يهتم بفلسطين، وكأن العالم لا يتأثر إلا بالدم، فعادت فلسطين لتتصدر الأحداث منذ اليوم الأول لعدوان إسرائيل الجديد على غزة، لأن القضية الفلسطينية بقيت وما تزال القضية الأقدم على أجندات العالم، والتي تعني أنها تتطلب حلا عادلا ودائما وسريعا من قبل المجتمع الدولي.

أما الحقيقة الثانية بأن الوحدة هي طريق النصر، فقد توحد الفلسطينيون منذ الطلقة الأولى العدوانية الإسرائيلية على غزة، فقد انتفضت الضفة الغربية والقدس، وصمدت غزة، فتوحد الفلسطينيين باعتبار أن غزة لم تهاجم لوحدها وأن الهجوم الإسرائيلي لم يكن ل"حماس" على "فتح" أو للجبهة الشرقية على الديمقراطية، بل كان هجوما إسرائيليا دمويا على كل الفلسطينيين، وكل الفلسطينيين قد توحدوا في مواجهته وصده، فالوحدة كانت طريق النصر، والوحدة التي نتوجه بها اليوم إلى الأمم المتحدة يوم الخميس هي نفس الوحدة، لأن الوحدة - والوحدة فقط - هي الطريق الأقصر للنصر ونهاية الاحتلال.

أما الحقيقة الثالثة فإن بقاء الوضع القائم كما تريده إسرائيل غير ممكن، بل مستحيل. إسرائيل تريد من كل ما تقوم به أن تحافظ على وضع قائم من لا سلم ولا حرب، من عدوان وهدنة، من هدنة وعدوان، لتطيل أمد

احتلالها ولتغير الواقع على الأرض ولتهود القدس ولتكمل بناء الجدار وتكمل بناء الاستيطان، حتى لا يكون هناك أرض يتم التفاوض عليها لاحقا.

لهذا، نحن نقول بأن العدوان الأخير قد أثبت بأن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن إلا أن تتغير قواعد اللعبة لنقول بأن الهدنة على أهميتها هامة، وأن صد العدوان والانتصار عليه هام وهام جدا وأن الصمود هام وهام جدا، ولكن الأهم من كل ذلك هو أننا نناضل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي برمته وليس التعايش معه اليوم والسكوت عنه غدا أو هدنة معه بعد الغد.

المطلوب هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، إن شاء الله.

أما تلك الدول التي عادت لتظلم الفلسطينيين مرتين في آن واحد، عندما رددت تلك المقولة المغلوطة بأن "لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها"، وكأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن احتلالها، وكأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن حصارها لغزة، وكأن لإسرائيل الحق بأن تبقى دولة فوق القانون الدولي، وهذا غير ممكن، وهذا غير مفيد حتى لإسرائيل نفسها، فليس من الممكن أن نقبل بأن تبقى إسرائيل عليها حصانة على كل ما ترتكبه من جرائم، هذا وقت ووقت مهم بأن يعود المجتمع الدولي ليحاسب إسرائيل على كل ما تقوم به يوميا من جرائم بحق الشعب الفلسطيني، ولعلني لا أذيع سرا عندما أقول بأن تلك الدول التي تحاربنا عندما نذهب الخميس القادم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز مكانة فلسطين، أخشى ما تخشاه أن تصبح فلسطين عضوا في محكمة الجنايات الدولية، وتصبح قادرة على أن تطارد مجرمي الحرب الإسرائيليين قانونيا في كل مكان، ويصبح القائد الإسرائيلي السياسي أو العسكري يفكر مرتين قبل أن يستقل طائرة يتجه بها إلى أي مكان، وهذا هو المطلوب.

هذا احتلال لا يخجل وإنما يخاف، ولا يخاف إلا عندما نفجر طاقاتنا وأن نتحرك بكل المساعي لنكسب معركتنا في إنهاء الاحتلال ومحاكمة مجرمي الحرب.

كل ما أستطيع أن أقول لكم بهذه الأمسية، أيتها الأخوات، أيها الإخوة، بأننا شعب يؤمن بالله سبحانه وتعالى إيمانا عميقا، ونحن في أرض الرباط، ونعرف أن قضاءنا وقدرنا أن نكون في المقدس وفي أكناف بيت المقدس، ولكن لنا ثقة وأمل وإيمان كبير بأمتينا العربية والإسلامية وبأصدقائنا في العالم، بأننا نستطيع ونستطيع فعلا أن نكسر ليس فقط العدوان على غزة وإنهاء الحصار على غزة، بل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

شكرا للمغرب قاطبة، من شماله إلى جنوبه، من ملكه إلى حكومته وأحزابه السياسية، لبرلمانييه، لممثلي المجتمع المدني ولكل مواطن مغربي، من كل فلسطيني وفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

حضرات السيدات والسادة،

سنتابع الآن كلمتين باسم مجلس النواب، كلمة للأغلبية وكلمة للمعارضة، ثم كلمة واحدة باسم مجلس المستشارين.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد نور الدين مضيان، باسم الأغلبية في مجلس النواب، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد نور الدين مضيان:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد السفير،

السيدات والسادة البرلمانيون،

الحضور الكريم،

يسعدني أن أتحدث، باسم فرق الأغلبية بمجلس النواب، في هذه الجلسة الخاصة التي يعقدها البرلمان للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي استفاق على هجمة همجية جديدة، ضحاياها سكان غزة الأبرياء العزل، وعلى مجزرة جديدة تنضاف إلى الحصيلة الثقيلة للمجازر الإسرائيلية الأخرى، ككيان بنى مشروعيته القومية على سفك الدماء واسترخاصها على مرأى ومسمع من العالم.

نعقد هذه الجلسة مباشرة بعد مسيرة التضامن بكل من الرباط والدار البيضاء، التي حج إليها آلاف المغاربة صباح البارحة من مختلف ربوع المملكة للمشاركة في مسيرة نصرة الشعب الفلسطيني والتنديد بالعدوان الإسرائيلي الغاشم. نعتبر هذه الجلسة أبسط ما يمكن أن نقدمه لهذا الشعب الأبي من أشكال التضامن المطلق، لأننا عندما نساند الشعب الفلسطيني، فإننا نساند قضيتنا العربية الإسلامية الأولى، ليس بوازع ديني أو قومي فحسب، وإنما إيمانا منا، أولا، بعدالة القضية الفلسطينية من جهة، ومناهضة للظلم والعدوان والاحتلال من جهة أخرى.

لقد حان الوقت لنفكر جميعا في صيغ جديدة لمواجهة ما تقوم به إسرائيل من تقتيل وتنكيل في حق الشعب الفلسطيني، من خلال التضييق عليها في المحافل الدولية وفضح جرائمها البشعة والعمل على استصدار قرارات دولية منددة بتلك الأفعال والجرائم، قرارات تهدف إلى عزل الكيان الصهيوني عن المجتمع الدولي.

لقد حان الوقت أيضا في لحظة تعالت فيها الأصوات الدولية وتوالت الاستنكارات وتعاقبت مواقف الشجب أن تتكتل الشعوب العربية والإسلامية في صف واحد وكافة الشعوب التواقة للحرية والسلام لتدين هذا الإجرام في حق شعب أعزل ولتقف في وجه الغطرسة الصهيونية

الظالمة بمختلف الصيغ السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن تدفع بالمنتظم الدولي ليفرض على الكيان الصهيوني المغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني عقوبات اقتصادية وجزاءات من نوع آخر وألا يكون التطبيع العربي الإسلامي مقنعا قد يزيد من جور المحتل الغاشم.

السيد الرئيس،

إن المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، ما فتئ يناصر الشعب الفلسطيني ويدافع عن مشروعية قضيته، ولم يتردد للحظة في التنديد بما تقوم به إسرائيل من تجاوزات خطيرة ويشجبها ودينها بقوة في كل المحافل الإقليمية والجهوية والدولية. ونؤكد من هذا المنبر على موقف المغرب الثابت، ملكا وحكومة وشعبا، في مواصلة نضاله من أجل الدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية المقدسة، كما نسجل باعتزاز كبير المبادرة الملكية ببناء مستشفى ميداني مغربي في قطاع غزة للتخفيف على الأقل من معاناة السكان وتضميد جراحهم.

السيد الرئيس،

السادة الرؤساء،

إننا نناشد المنتظم الدولي والحكومات والمنظمات والاتحادات البرلمانية إلى الإسراع بالتحرك الفاعل لنصرة القضية الفلسطينية، ليس بالتنديد والشجب فقط أو استصدار البيانات الخطابية المنمقة والشديدة اللهجة، بل بالدفاع بكل الصيغ القانونية المتاحة عن عدالة هذه القضية ونصرتها والضغط على الأمم المتحدة لتتحمل مسؤوليتها التاريخية في إنهاء هذا الوضع الإنساني، كما أنهته في أماكن مختلفة باسم الشرعية الدولية واسترداد الحقوق لأهلها وضرورة الانصياع لقراراتها وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه كاملة، وفي مقدمتها حقه المشروع في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

إننا، وإذ ندين بشدة الهجمة الإسرائيلية الهمجية على سكان غزة، ونعلن تضامننا المطلق واللا مشروط مع الشعب الفلسطيني البطل، ندعو كافة الفصائل الفلسطينية إلى توحيد صفوفها وتجاوز خلافاتها حتى تتمكن مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الجائر، وهي أكثر صلابة وأسمع صوتا، باعتبار أن الهدنة الموقعة بين الطرفين تبقى مجرد تمويه وخدعة ضمن الخطط والمؤامرات الإسرائيلية التي تريد من خلالها ربح الوقت لإراقة الدم الفلسطيني من جديد.

علينا جميعا أن نسخر، كفرق الأغلبية أو المعارضة كذلك وكافة القوى الحية المحبة للسلام في مكان، أن نسخر أدواتنا الدبلوماسية البرلمانية للدفاع عن قضية فلسطين لدى المنظمات والهيئات الدولية وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة، وذلك بتوفير مزيد من الدعم لإخواننا الفلسطينيين واتخاذ كل المبادرات القمينة بوضع حد عاجل لحملة التقتيل والتنكيل والقصف والإبادة الجماعية التي تستهدف الشعب الفلسطيني، أطفالا وشيوخا ورجالا ونساء.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نترحم جميعا على شهداء الحرية، وأن نحيي أبطال فلسطين تحية إكبار وإجلال على صمودهم في وجه الغطرسة الصهيونية.

رحم الله شهداء غزة وكل الشهداء الفلسطينيين، "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا، بل أحياء عند ربهم يرزقون" صدق الله العظيم.

عزاؤنا الصادق لإخواننا الفلسطينيين في كل مكان، ومزيدا من الصمود والتعبئة في فلسطين العزيزة، ولا نقول لكم إلا ما قاله الحق سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابرو ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون".

عاشت فلسطين حرة أبية، والنصر لسكان غزة ولكل الفلسطينيين والمستضعفين في كل العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم.

علمت الآن أنه تحضر بيننا نائبتان برلمانيتان من البرلمان الجزائري، وسبق للمجلس أن حياهما سابقا خلال جلسة الأسئلة. أرجو منهم، حيث أن هذه الجلسة يحضر بيننا عدد من الضيوف الغير البرلمانيين، فأطلب منهما أن يلتحقا بنا في القاعة ليجلسوا مع زملائهن.

الكلمة الآن باسم المعارضة بمجلس النواب للسيد الرئيس عبد اللطيف وهبي.

النائب السيد عبد اللطيف وهبي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أرشف المرسلين.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيد سفير دولة فلسطين،

السادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن،

السادة النواب والنائبات،

السيدان الرئيسان للجمعيتين الداعمتين لفلسطين،

السادة الحضور،

السيدتان النائبتان عن الجزائر،

نلتقي مرة أخرى، باسم فرق المعارضة، لنعلن مساندتنا ودعمنا اللا مشروط للشعب الفلسطيني في محنته الأخيرة، حيث يواجه مرة أخرى العدوان الصهيوني القذر وآلاته الحربية الغاشمة والمغترة بالصمت الدولي، وخاصة العربي. هل نلتقي لنتباكى أو لنسجل موقفا سياسيا أو خطابيا وفي آخر المطاف يموت الأطفال وتقتل النساء ويباد شعب بكامله، ونحن نلقي كلمات وندبج جملا بكل حروفها الألف وصفحاتها الملايين، غير أنها لا تنقذ طفلا فلسطينيا من رعونة رصاصة صهيونية، ولن تكف الدولة الصهيونية عن غطرستها وتماديها بشكل ممنهج في ممارسة كل أشكال العنف ضدا على

الحق وضدا على القانون الدولي الذي وظفته هي نفسها لبناء تاريخ كيانها الصهيوني.

ومع مجيء الربيع العربي، اعتقد الجميع - بما فيه نحن - بأن ذلك سيحدث دعما سياسيا وحماسيا وكذلك منعطفا جديدا في تاريخ الدولة العربية تجاه القضية الفلسطينية، ولكن وجدناه كسابقه توهب فيه الحريات وتصادر فيه الخطوات الأولى نحو الديمقراطية، فننهزم يوميا أمام حقيقة أنفسنا وطبيعة مواقفنا، ويظل الأطفال يداسون تحت الآلة العسكرية الإسرائيلية، والحجارة بين أناملهم الصغيرة الجميلة أو البريئة، يسفهون بها شعارات العالم حول واجب احترام الحقوق وحماية المدنيين وتسويق للديمقراطية التي لم نر منها إلا بعضا من الشعارات.

ماذا نحن فاعلون، والكل يعاين التقتيل والتشريد والاستيطان والقمع، ونحن نجتهد في رفع الشعارات والتهديد بالويل وقرع الطبول دون إعلان الحرب بل ومنهمكون في مخاصمة أنفسنا؟ !

إن الذي دمر فلسطين ليس فقط رصاصة الصهاينة، بل طعنات الانقسام الفلسطيني نفسه الذي أضعف مقاومة الشعب، ونزع من أيادي أطفالها الحجارة، وترك الأمهات سبايا للصهيونية، فانقسام القرار السياسي الفلسطيني وما تبقى من ترابه وسيادته المختزلة في جزر سكنية مسؤول عن توجيه طعنات قاتلة في ظهر نساء وشباب ورجال وشيوخ هذا الشعب، الذي نادينا جميعا من أجل تحريره، وانقسمنا في طريقة مواجهة العدو، علما أن رصاصة الاحتلال تخترق الاختلاف الفلسطيني وتتعداه لتغتال كل من يقاوم إرادتها الاستيطانية وطموحها التوسعي، فهي لا تحاور الفلسطينيين في انقسامهم، ولكنها تدمرهم في صميم وجودهم وفي عقر دارهم وفي توظيف سافل لتناحرهم.

من الجريمة أن نختلف حول طريقة الموت، في حين أن الشهيد، سواء أكان في الضفة أو في غزة أو نابلس أو القدس، فإن مقاومته ستظل فلسطينية وحدها، والقاتل واحد، وهو ذلك المتغطرس الصهيوني ومن وراءه، ويبقى لنا أن نختلف حول طريقة الدفن أو نختلف حول طريقة البكاء، أما الشهيد فقد رحل تاركا وراءه.

كثيرا من الأحيان نتساءل عن الاختلاف المدمر لقدراتنا، كأن قدرنا أن نغتال بعضنا واغتيال حقنا في أمد الوفاق بيننا من أجل أطفال فلسطين. ونحن في المغرب بعيدين جغرافيا، قريبين عربيا وحقوقيا وأخلاقيا من فلسطين، وإسرائيل تنتهك اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وإعلان باريس لسنة 1956 وكذلك قوانين جينف لسنة 1864 و1956 وغيرها من نصوص القانون الدولي، وكلها جرائم إبادة وجرائم حرب ضد الإنسانية.

أيها السادة،

هل تدركون أن المغرب جلس على كرسي في مجلس الأمن؟ فلنمثل على الأقل تلك الكرامة العربية بهذا المجلس، وأن هذا المجلس له الحق في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، وكنا ننتظر من بلدنا أن يتقدم باقتراح قرار في مواجهة الجرائم الصهيونية، ولكنه ارتأى الاكتفاء بدعم المظاهرات ورفع الشعارات، وهكذا أمسينا نبتعد مسافة تلوى أخرى نحو واجبنا الفلسطيني العربي، وفضلنا الجلوس ساكتين متفرجين دون حراك، اللهم من بعض المظاهرات.

على المغرب اليوم أن يعترف أنه على عاتقه مسؤولية تاريخية في تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بإحالة ملف إجرام الدولة الصهيونية في غزة وما تضمنه هذا الهجوم من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على المحكمة الجنائية الدولية، استنادا على التقرير السابق للجنة تقصي الحقائق التي تأسست من طرف مجلس الأمن في السنوات السابقة وعلى ما تم ارتكابه من فضائح أثناء الهجوم الأخير على غزة والخليل ورام الله، دون أن ننسى ما ارتكبه الصهاينة في حق هذا الشعب في أكثر من عقد من الزمن، وهي جرائم لا تعرف التقادم وفقا للقانون الدولي، كأن هذا الشعب قدره أن يكون أكثر الشعوب تعرضا للظلم في تاريخ الإنسانية.

المحتل الصهيوني سيظل يقترف هذه الجرائم، وهو مدرك أن العجز الذي يعانيه القرار الأممي الدولي معزز بالدعم العربي له، من خلال الاكتفاء بالمظاهرات والشعارات، سيظل ساريا إلي حين إنهاء للوجود الفلسطيني إنسانيا وجغرافيا، ولكن إرادة هذا الشعب الذي نثق فيه وتصميم أجياله المتلاحقة على الاستمرار في الوجود لن تستسلم للغطرسة الصهيونية، وسيظل واقفا كأشجار الزيتون ومنبعثا من الرماد كطير الفينيق.

أيها السادة،

إننا نقترح على مجلسكم الموقر بإصدار توصية للحكومة المغربية لتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن بإحالة الملف على المحكمة الجنائية الدولية، لعل التاريخ يسجل أننا قررنا أن نكون عمليين وأن نخطو خطوة أخرى إلى الأمام بعد خطوة جلالة الملك في غزة، وكم كنا نتمنى أن يكون المغرب عضوا منخرطا في هذه المحكمة ليصبح صاحب القرار في تحريك الدعوى العمومية الدولية ضد الصهاينة ودولتهم دون الحاجة إلى استصدار قرار مجلس الأمن.

ولأن تونس ولأن الأردن من المنخرطين في اتفاقية روما لسنة 2002 المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، فإننا ندعوهما من هذا المنبر إلى تحريك الدعوى مباشرة لدى الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية، مما يمنحهم الشرف الدولي في الدفاع عن حق شعب في الأمن والحرية والاستقلال والوجود.

إنه دفاع عن الحق في الوجود وعن وجود الحق نفسه، مما يمنح ذلك معنى قانونيا وسياسيا للكرامة العربية في زمن الربيع العربي من خلال استعمال للقانون الدولي وللمؤسسات الجنائية الدولية، في انتظار كل هذا، أن تصبح فلسطين عضوا كاملا بالأمم المتحدة لتقوم بنفسها بمحاكمة المجرمين الصهاينة.

وأتمنى أن يتم ذلك بعد جلسة الخميس بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ونطالب المغرب أن يساند فلسطين في هذا الاستحقاق الأممي التاريخي.

وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس الجلسة:

الكلمة الآن لمجلس المستشارين، يلقيها علينا السيد المستشار المحترم السيد محمد دعيدعة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد رئيس مجلس النواب،
السيد مجلس المستشارين،
السيد رئيس الحكومة،
السيد سفير دولة فلسطين،
السيد ممثل وكالة بيت مال القدس،
السيد رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني،
السيد رئيس مجموعة العمل من أجل العراق وفلسطين،
السيدات والسادة البرلمانيون،
أيها الحضور الكريم،

أتشرف في هذه اللحظة التاريخية بتناول الكلمة باسم جميع الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين، أغلبية ومعارضة، في كلمة واحدة وموحدة، تعكس وحدة الشعب المغربي تجاه القضية الفلسطينية بمختلف مكوناته السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والثقافية.

أيها السادة والسيدات،

لقد عاش الشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة على إيقاع عدوان إسرائيلي جديد، حيث أقدمت الآلة العسكرية الإسرائيلية على مهاجمة قطاع غزة بوابل من الصواريخ وبمختلف الأسلحة الفتاكة، مما خلف العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى والآلاف بدون مأوى، وفي صدارتهم - ككل مرة - الأطفال والنساء والعجزة من المدنيين قبل العسكريين، دون أن يستثني هذا العدوان السافر المنشآت السكنية والمدنية والبنيات التحتية والمرافق الاجتماعية والمدنية، مخلفا دمارا مهولا، أضاف محنة إعادة الإعمار إلى سلة معاناة الشعب الفلسطيني في القطاع كما الضفة.

ويأتي هذا العدوان الهمجي المتجدد ليعيد إلى الأذهان سلسلة الهجمات والمجازر التي داوم الكيان الإسرائيلي على ارتكابها في حق الشعب الفلسطيني الأعزل على مدى عقود، كان آخرها قصف غزة سنة 2008، إضافة إلى العديد من الاعتداءات والاغتيالات التي طالت أبناء الشعب الفلسطيني في استراتيجية عدوانية ممنهجة ومبنية على تشديد الحصار وقطع المعابر وتشييد الجدار ومواصلة خطة الاستيطان وخنق الاقتصاد الفلسطيني المطبوع بالهشاشة والتحكم أصلا. كل ذلك في تعنت إسرائيلي مكشوف يناهض الإرادة الدولية، ويضرب بكل المواثيق الدولية والحقوقية عرض الحائط أمام مرآى ومسمع كل المحافل والمنظمات الدولية والجهوية والإقليمية، وبأذن صماء تجاه مبادرات ودعوات كل محبي الأمن والسلام في العالم.

كما يأتي هذا العدوان الممنهج ليكشف - مرة أخرى - النية المبيتة لدولة إسرائيل في إطالة أمد الصراع العربي الإسرائيلي وزراعة مزيد من بذور التوتر في منطقة الشرق الأوسط والتأجيل والالتفاف على حق الشعب الفلسطيني في الوجود والعيش الكريم في أمن وأمان على أرض، هو من طينها وترابها، وفي سعي مفضوح من الكيان الصهيوني لصناعة واقع على الأرض يلغي حق الشعب الفلسطيني المشروع بالطبيعة والشرعية والجغرافية والتاريخ، ويبطل مفعول القرارات الدولية وجدوى كل المعاهدات السلام المبرمة.

إن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلم في العالم. وإزاء هذا الوضع الكارثي الناجم عن العدوان الأخرق، فإننا في مجلس المستشارين، إذ نثمن مبادرتنا البرلمانية التضامنية هاته، فإننا نؤكد على إدانتنا الشديدة لهذا العدوان الغاشم الذي طال الشعب الفلسطيني في القطاع واستنكارنا المطلق لكل المخططات الصهيونية التي تستهدف حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وإدامة الاحتلال بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما نعبر عن عظيم الامتنان وكبير الاعتزاز بالالتفاتة المولوية الكريمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في غزة عبر إقامة مستشفى متنقل بالقطاع لمعاجلة الجرحى والمصابين، جراء العدوان الهمجي على الأرض والإنسان الفلسطينيين، وهي التفاتة سامية تنضاف إلى العديد من المبادرات النبيلة والنوعية التي ما فتئ جلالته يقدم عليها تجاه الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب الصديقة والشقيقة. وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى بلورة وترجمة دعم الشعب المغربي للقضية الفلسطينية إلى مبادرات سياسية مقدامة وقرارات عملية لنصرة القضية.

إن مجلس المستشارين وهو يحيي الصمود المبهر لأبناء الشعب الفلسطيني في رد العدوان عن غزة ومنع الاجتياح، ليؤكد مرة أخرى انخراطه الدائم في الدفاع على الحق التاريخي المسلوب للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ويدعو المنتظم الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لإقرار الشرعية الدولية وفرض احترام مقرراتها من أجل بناء سلم عادل وشامل ودائم في المنطقة.

وفي ذات السياق، فإن مجلسنا الموقر، وهو يحيي كل الجهود المبذولة والمتوجة بإقرار الهدنة، ليعبر عن تطلعه إلى الخروج بهذا الملف الشائك من منطق التهدئات الهشة والمؤقتة إلى حل نهائي يديم السلم والأمن وينتصر لقيم الحق والتعايش والتسامح، وينصف الشعب الفلسطيني التواق إلى الحرية والتمتع بكافة الحقوق السياسية، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإقرار حق العودة دون شرط أو قيد.

ومن جهة أخرى، فإن مجلس المستشارين، وهو يثمن كل المبادرات

الهادفة إلى إعادة بناء وحدة الصف الفلسطيني، ضمانا للقرار الموحد والمستقل، ليدعو كافة الفصائل الفلسطينية في القطاع والضفة والشتات إلى بذل مزيد من الجهود بغية وضع حد للانقسام الذي ينخر الجسد الفلسطيني ويؤجل طموح الشعب الفلسطيني في المصير الأوحد، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما يعلن المجلس عن دعمه لكل المبادرات الشعبية التضامنية مع الشعب الفلسطيني ويحيي كل دعاة العدل والسلام في العالم، الذين عبروا عن شجبهم لهذا العدوان الإسرائيلي السافر، داعيا إلى المزيد من حشد الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، قصد تجاوز محنته التي طال أمدها.

وفي هذا الإطار، يدعو مجلس المستشارين اتحادات البرلمانات العربية والإفريقية والدولية إلى التعبير الصارم عن إدانة الهجوم الإسرائيلي الغاشم وبذل مزيد من المساعي في مختلف المحافل والمنظمات الدولية لإنصاف الشعب الفلسطيني وإقرار حقوقه المشروعة، ويعبر بهذه المناسبة أيضا عن دعمه الكامل لمطلب السلطة الفلسطينية الموجه للأمم المتحدة للحصول على وضعية الدولة المستقلة غير العضو في الأمم المتحدة والمزمع تقديمه في غضون الأيام المقبلة، آملين أن يحظى هذا الطلب بمساندة مختلف مكونات المنتظم الدولي، بغية رسم طريق واضحة المعالم، تفضي إلى إنهاء أقدم نزاع في العالم ووضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أراضيها المغتصبة.

رحم الله شهداء الشعب الفلسطيني، وتحية إكبار وإجلال لكافة أبنائه الصامدين من أجل الحق في الوجود والكرامة الإنسانية، والمجد والخلود للشهداء الأبرار، شهداء القضية الفلسطينية، شهداء الأمة العربية والإسلامية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السادة البرلمانيون، على حسن استماعكم.

السيد رئيس الجلسة:

والآن نختم جلستنا هذه بتلاوة نص البيان الذي سيصدر عن هذه الجلسة.

الكلمة للسيد وديع بنعبد الله، أمين مكتب مجلس النواب. تفضل.

النائب السيد وديع بنعبد الله، أمين مجلس النواب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

مشروع بيان صادر عن برلمان المملكة المغربية:

يعبر برلمان المملكة المغربية المجتمع في جلسة خاصة يوم الإثنين 26 نونبر 2012 عن إدانته الشديدة للهجمة الإسرائيلية وتداعياتها المختلفة على قطاع غزة، وكذا مختلف أوجه الغطرسة والإبادة الجماعية لشعبنا العربي الفلسطيني الشقيق وتدمير مقدوراته وبنياته التحتية، إذ منذ الضربة الجوية الآثمة في 14 من نونبر 2012 راكم الجيش الإسرائيلي القصف الوحشي، مستخدما مختلف أنواع الطائرات والصواريخ والأسلحة الفتاكة، حيث سقط العشرات من القتلى الأبرياء والمئات من الجرحى، كان معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وذلك في حرب عدوان جديدة بعد حرب 2008، التي مازالت أنقاضها قائمة وشاهدة حتى الآن على الوحشية والجريمة.

والبرلمان المغربي، إذ يثمن عاليا كل الجهود الدبلوماسية والإنسانية الخيرة في العالم لوضع حد لهذا العدوان، يعبر عن تقديره العميق لمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بنصب مستشفى ميداني كامل في غزة، دعما لإخواننا الفلسطينيين في مواجهة هذه الغطرسة الإسرائيلية ضد شعب محاصر أعزل، كما يعبر عن بالغ تقديره للمبادرات التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، يتخذها في مناهضة المخططات الرامية لتهويد القدس ودعم الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ودعم صمود المقدسيين.

كما يناشد برلمان المملكة المغربية الضمير العالمي، ممثلا في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالخصوص وكذا الإتحاد البرلماني الدولي وجميع المؤسسات البرلمانية الصديقة والشقيقة على مواصلة العمل من أجل إنصاف الشعب الفلسطيني ودعمه في محنته الجديدة وشجب الغطرسة الإسرائيلية.

كما يؤكد مجلس النواب ومجلس المستشارين على التضامن اللا مشروط مع الأشقاء الفلسطينيين والإدانة الشديدة لهذا العدوان الإسرائيلي والدعم المتواصل والمطلق للنضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإنها مناسبة لنؤكد على دعم القيادة الوطنية الفلسطينية في توجهها المتبصر إلى المنتظم الدولي بأكتساب صفة الدولة غير العضو، في أفق قبل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وحرر في الرباط في 11 محرم 1434، الموافق ل 26 نونبر 2012.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف وهبي:

إلى سمحتي، السيد الرئيس المحترم.

هناك توصية لوزارة الخارجية قصد تقديم الملف إلى مجلس الأمن في قضية الجرائم المرتكبة، ولكن البرلمان لم ينعقد في هذا الموضوع. بغينا تشار إلى أننا سندعو البرلمان لاجتماع لمناقشة التوصية فقط، لأنه ما يمكنش..

السيد رئيس الجلسة:

الموقف عندنا في البيان..

النائب السيد عبد اللطيف وهبي:

لا، خاصنا نزيدوها في البيان باش تكون ملزمة لنا احنا كبرلمانيين. إلى ما كانتش غادي تدوز، أنا كنتكلم كمعارضة في مجلس النواب، كنلتمس تسجلوا لنا..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

السادة الرؤساء،

من فضلكم، سجلنا جميع المواقف في هذه الجلسة، وهذه جلسة رسمية.

النائب السيد عبد اللطيف وهبي:

بغيناها تكون في البيان كتوصية، بغيناها تكون في البيان.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

نكتفي برؤساء الفرق من فضلكم، السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بوانو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد السفير،

السيدات والسادة البرلمانيون،

أنا أعتقد بأن هذه جلسة البرلمانية والتضامنية موحدة، وليست تقريرية. احنا كنتفقو على الأمور اللي احنا متفقين عليها، احنا منذ أزيد من 15 سنة واحنا كنجيو بمقترح قانون من أجل تجريم التطبيع، وما بغيناش نقترحوها عليكم.

ولذلك، أنا أقترح على السادة الرؤساء أن هاذ النقطة تكون حاضرة في لقاءات ندوة الرؤساء وكذلك مكتب المجلس وفي اللجان، ونصوغها بالطريقة المناسبة حتى تبقى هاذي موحدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن حتى نبقى نحافظ على وحدة كلامنا ووحدة صفنا، إن شاء الله، سنتداول في هذا الموضوع في فضاء آخر.

أشكر الجميع على مشاركته.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.